ظاهرة الإعراب في اللغة العربية

علاماتها ودلالاتها

د. محمد ضياء الدين خليل إبراهيم
كلية الإمام الأعظم الجامعة
بغداد ـــــ العراق

الملخص:

يعد الإعراب من العلوم الجليلة التي خُصَّ بها العرب، فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منصوب، ولا تعجب من استفهام، ولأهمية هذه الظاهرة في العربية وأثرها في دلالات الجمل والتراكيب جاء بحثنا هذا ليسلط الضوء عليها ويكشف عن أهميتها وآراء العلماء فيها، ولأجل الوصول إلى هذه الهدف قُسِّمَ البحث على عدة محاور، هي: الإعراب في اللغة والاصطلاح، والمعرب من الكلم ومواقع الإعراب منه، ومواقع الإعراب من الكلمة، وعلامات الإعراب، ووظيفة حركات الإعراب، وهل يكفي الاعتماد على العلامة الإعرابية وحدها في تفسير المعاني النحوية.

Abstract:

The syntax is considered one of the most magnificent sciences that the Arabs specialized in, and without it, it is impossible to differentiate between the subject and the object, and the interjection and the question. And because of the significance of this phenomena our research has come to shed the lights on this matter and to reveal its significance.

And to reach these goals the research has been divided into parts and these parts are: the syntax linguistically and conventionally, the syntax locations in the words, the syntax marks, the purpose of the syntax movements, and is it possible to rely only on the syntax mark in order to interpret the meanings grammatically.

المقدمة

فالعربية لغة معربة، وقد ورثت هذا الإعراب واحتفظت به عن الأصل السامي، وقد عرفت حركات الإعراب أخوات العربية مثل الأكدية والبابلية والآشورية، ووجدت آثاره في قانون حمورابي المعروف، وقد احتفظت العربية الفصحى بظاهرة التصرف الإعرابي في حين فقدتها اللغات السامية.

لقد دلت النصوص الشعرية التي وصلت إلينا من عصر ما قبل الإسلام خاصة، بأداء ألفاظها و جملها، وتناسق أوزانها وقوافيها، دلالة أكيدة على وجود حركات الإعراب المنطوقة، وقد أكدَّ ذلك وفتح آفاق الدراسة فيه النص القرآني وأداؤه، وجهود المسلمين منذ بدء نزوله للحفاظ على لغته سليمة الأداء بالحفظ والكتابة والقراءة ثم بوضع الرموز لاستكمال رسوم كتابة كلماته كما تؤدَّى ألفاظها وما تقتضيه من الحركات.

و يعد الإعراب من العلوم الجليلة التي خُصَّ بها العرب، فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منصوب، ولا تعجب من استفهام، ولأهمية هذه الظاهرة في العربية وأثرها في دلالات الجمل والتراكيب جاء بحثنا هذا ليسلط الضوء عليها ويكشف عن أهميتها وآراء العلماء فيها، ولأجل الوصول إلى هذه الهدف قسم البحث على عدة محاور، هي: الإعراب في اللغة والاصطلاح، ودور أبي الأسود والخليل في وضع ألقاب الإعراب،

وعلامات الإعراب والمعرب من الكلم ومواقع الإعراب منه، ومواقع الإعراب من الكلمة، وعلامات الإعراب، ووظيفة حركات الإعراب، وهل يكفي الاعتماد على العلامة الإعرابية وحدها في تفسير المعاني النحوية.

ونرجو أن تكون هذه الدراسة قد أعطت الموضوع حقّه وأنْ يفيد منه الباحثون مثلما أفاد البحث من غيره.

والحمد لله رب العالمين

أولاً: الإعراب في اللغة والاصطلاح:

أ /الإعراب لغةً:

الإعراب في اللغة مصدر الفعل "أعرب", أي: أبان وأوضح, وأعرب فلان عن نفسه, أي: أبان ما في نفسه وأفصح عنه, وأعرب بحجته, أي: أفصح بها, وفي الحديث الشريف:((الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسها))[1], أي: تفصح[2].

ب / الأعراب اصطلاحاً:

وأمّا دلالته في الاصطلاح فللنحويين فيها أقوال كثيرة كلها تدور حول حركات الإعراب وتغيرها في الكلام, فهي في كتاب سيبويه:((تغير الحركات في أواخر الكلام المعربة بفعل العوامل))[3], وهذا أول تعريف ربط تغيير حركات الإعراب بما اصطلح عليه النحويون بالعوامل النحوية التي بُنِيتْ في ضوئها نظرية العامل في النحو. وهناك من وصل المصطلح بأصله اللغوي، فقال: ((الإعراب الحركات المبينة من معاني اللغة))[4],وهو قول الزجاجي, وعلى ذلك ابن السراج إذ قال:((الإعراب هو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما..... فسمَّوا هذا التغيير, الذي يقع لفروقٍ ومعانٍ تَحدث, إعراباً وبدؤوا بذكره في كتبهم))[5],وجعله ابن جني علامة لغوية في سلسلة الكلام تبين عن معناه، فقال:((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[6],وجعله عبد القاهر الجرجاني مفتاح المعاني فذهب إلى ذلك لأنَّ الألفاظ((مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها))[7].

وللنحويين القدامى تقسيمات وأقوال, فأكثرهم يرى أنَّ الإعراب لفظي, فهو أثر يجلبه العامل متابعاُ التعريف الأول المذكور هنا. ومن النحويين من رأى أنَّه معنوي, فحركاته لها صلة بما تؤديه الكلمات في الجملة من معانٍ لاختلاف العوامل, ومن النحويين من قال بزيادة حركات الإعراب على ماهية الكلم؛ لأنَّ الكلم سابق الإعراب في مرتبة النشأة, وهناك من يرى أنَّه مقارن للكلام لحكمة واضع اللغة, ولا نرى كبير فائدة في سرد ذلك[8].

ثانياً: دور أبي الأسود والخليل في وضع ألقاب الإعراب وعلاماته:

يعود الفضل في وضع ألقاب الإعراب لأبي الأسود الدؤلي حين همَّ بنقط القرآن الكريم، فقال لكاتبه: إذا رأيتني قد فتحت شفتيَّ فأنقط واحدة فوق الحرف, وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف, وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله, فإذا اتبعت شيئاً من هذه الحركات غُنَّةً فأنقط نقطتين[9].

فالفتح والضم والكسر حركات حسية وردت على لسان أبي الأسود, ويظهر أنَّها أصبحت مصطلحاً للدلالة على هذه العلامات, ولم يذكر أبو الأسود السكون ضمن الحركات خلاف بعض المتأخرين كالخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل[10], والشيخ خالد الأزهري الذي رأى

أنَّ علامة السكون دائرة[11],وقد أيَّدَ الدكتور كمال بشر ما رآه الشيخ خالد الأزهري؛ لأنَّ الدائرة صفر "0" فهو ليس له قيمة عددية أو ايجابية، وكذلك السكون، كما أنَّ السكون خالٍ هو الآخر من التحقيق الصوتي[12].

والظاهر أنَّ الناس قد تشابهت عليهم نقط الإعراب, ونقط الإعجام, فأخذوا يبحثون عن طريقة أخرى لبيان الشكل الإعرابي, وينسب معظم علماء العربية وضع العلامات الإعرابية التي نستعملها اليوم إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي, الذي أبدل نقط أبي الأسود بالعلامات الإعرابية المعروفة منطلقاً من قيمة صوتية محضة بأنَّها أبعاض حروف, فالضمة من(الواو) والفتحة من(الألف) والكسرة من(الياء) كما فرَّق في المصطلحات بين علامات ما كان منوناً, وما لم يكن كذلك, فالرفع, والنصب, والخفض للدلالة على ما كان منوناً, والضم, والفتح, والكسر لعلامات ما لم يكن منوناً، أمَّا الجر فهو للكسرة الحاصلة من التقاء الساكنين والجزم لِمَا يقع في آخر الأفعال المجزومة, والسكون لِمَا يقع في أوسطها, والتوقيف لِمَا يقع في آخر الأدوات[13].

يقول أبو عمرو الداني:((الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل, وهو مأخوذ من صور الحروف, فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف لِئلَّا تلتبس بالواو المكتوبة والكسرة ياء تحت الحرف, والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف))[14].

ويظهر لنا مِمَّا تقدم ذكره أنَّ الإعراب ظاهرة تمثل قمة التطور اللغوي, ولابُدَّ أن تكون هذه الحركات الإعرابية قد مرت بأطوار ثلاثة, هي[15]:

أ – طور عشوائية الحركات: وهو الطور الذي استخدمت من فيه الحركات لمجرد وصل الكلام بعضه في النطق.

ب – طور نظامية الحركات: وهو الطور الذي استخدمت فيه الحركات الإعرابية استخداماً منظماً, فانتظم مجيء الأسماء الواقعة فاعلاً –وهي مفردة– بالضمة أو ما ينوب عنها من الحروف إن لم تكن مفردة, وانتظم مجيء الأسماء الواقعة مفعولاً وهي مفردة بالفتحة, أو ما ينوب عنها إن كانت غير مفردة.

ج – طور توظيف الحركات: وهو الطور الذي استعملت فيه الحركات الإعرابية, وما ينوب عنها لأداء وظيفة في الكلام.

ثالثاً: المعرب من الكلم ومواقع الإعراب منه:

لمَّا كانت فائدة الإعراب هي الإبانة عن المعاني المختلفة التي تعرض للكلمات حين استعمالها في التراكيب, فكان الأصل في الأسماء أن تعرب باتفاق؛ لأنَّها تعتروها معاني

الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها مِمَّا يحتاج إلى الإعراب في فهمه, في حين أنَّ الأصل والواقع في الحروف أنْ تبنى باتفاق, لأنَّه لا يعتروها معانٍ تحتاج إلى الإبانة والفهم.

أمَّا الأفعال فحقها البناء ـ كذلك ـ إلَّا الفعل المضارع فقد اتفقوا على إعرابه عند خلوه من نون النسوة ونون التوكيد المباشرتين, ولكنهم اختلفوا في هذا الإعراب, أهو بالأصالة أم هو بالتبعية, فذهب البصريون إلى أنَّ الفعل المضارع إنَّما أعرب لمشابهته لاسم الفاعل وليس للدلالة على المعنى, حيث يقع موقع اسم الفاعل فيكون خبرا وحالاُ وصفة وتدخل عليه لام الابتداء فضلاً عن حركاته وسكناته, ويقبل التخصيص بالمستقبل بالسين وسوف كما يقبل التخصيص بأداة التعريف[16].

وأمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل المضارع معرب بالأصالة؛ لأنَّه تتعاوره معانٍ متشابهة تحتاج في تمييزها إلى إعراب، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن, وذلك بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتمل أنّه نهى عن الفصلين مطلقاً أو عن الجمع بينهما أو النهي عن الأول وإباحة الثاني, فالجزم دليل الأول, والنصب دليل الثاني والرفع دليل الثالث[17].

أمّا ابن مالك فقد وافق البصريين في القول بأصالة الإعراب في الأسماء وخالفهم في التعليل حيث جعل إعراب الفعل بسبب دلالته على المعاني أيضاً وجعل إعراب الاسم موجباً ولا يغني عنه سواه أمَّا سبب إعراب الفعل فإنَّه سبب مجوّز, ويمكن الاستغناء عنه بوضع اسم بدله لذلك كان الإعراب أصلاً في الأسماء فرعاً في الأفعال[18]،غير أنَّ أبا البقاء العكبري مال إلى رأي البصريين وجعل إعراب المضارع لتمييز المعاني معاني حروف العطف وليس لتمييز معاني الفعل فإعراب الفعل لا يتوقف عليه معنى, بل المعنى يحصل بالقرائن[19]. أمَّا أبو حيان فقد رأى أنَّ البحث عن أصالة الإعراب في المضارع من عدمها ليس فيه كبير منفعة[20].

رابعاً: مواقع الإعراب من الكلمة:

إذا نظرنا إلى الواقع اللغوي إلى الكلمات المعربة نجد أنَّ الإعراب يقع على الحرف الأخير من الكلمة أو ما في حُكْمِهِ, وهذه ظاهرة لغوية تواترت عن العرب, ولكن حسب التماس العلل دفع النحويين إلى التماس علة لهذه الظاهرة والبحث عن سبب وقوعها في آخر الكلمة دون وسطها أو أولها.

فقال بعضهم: إنَّ الإعراب أُتي به للدلالة على وظيفة الكلمة في التركيب, وعليه فإنَّ من الواجب التلفظ بالكلمة أوّلاً حتى نعلم حقيقتها ثم يأتي بما يدل على حالتها ووضعها في الجملة[21].

وقال آخرون: إنَّما وقع الإعراب آخر الكلمة؛ لأنَّ أوَّلها تلزمه الحركة بوصف الأول متحركاً, لأنَّ العرب لا تبدأ بساكن ولا يجوز اجتماع حركتين في حرف واحد, فلمَّا فات وقوعه أو لم يجعل وسطاً؛ لأنَّ أوساط الكلمات مختلفة من ثلاثية ورباعية وخماسية ....., فلَمَّا فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته[22].

خامساً: علامات الإعراب:

استعمل العرب للدلالة على المعاني نوعين من العلامات الإعرابية:

أ / علامات أصلية:

وهي الحركات الثلاث: الضمة, والفتحة, والكسرة, ثم السكون, وقد اصطلح البصريون على تسمية أنواع الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم, وعلى تسمية أنواع البناء بالضم والفتح والكسر والسكون أو الوقف, وذلك للفرق بين العلامات الإعرابية المتغيرة والبنائية الثابتة[23], فوقعت الكفاية في التفريق بهذه الألفاظ وأغنت عن أن يقول: ضمة حدثت بعامل أو فتحة أو كسرة حدثتا بعامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار[24]. أمَّا الكوفيون فلم يلتزموا بهذه التفرقة وأطلقوا ألقاب الأعراب على البناء وبالعكس[25].

فالرفع والنصب للأسماء والأفعال, والجر خاص بالأسماء, والجزم خاص بالأفعال, وقد علل سيبويه خلو الأسماء من الجزم بتمكنها ولحاق التنوين بها فلو جزمت لذهبت الحركة وترتب على ذلك ذهاب التنوين, فيكون في ذلك إجحاف بالاسم[26], ثم علل بأنَّ الفعل أثقل من الاسم, والحركة أثقل من السكون, فأعطي الثقيل للخفيف, والخفيف للثقيل ليحصل التعادل[27], وبهذا قال أكثر الكوفيين[28], وقال آخرون:((إنَّما لم يدخل الجزم في الأسماء؛ لأنَّ عوامل الجزم لا تدخل عليها ولا يصح بها معنى))[29],وهذا التعليل أكثر قرباً من الواقع اللغوي وأدنى إلى القبول بما سبقه, وبذلك يعلل لخلو الفعل المضارع من الخفض؛ لأنَّ الخفض لو كان فيه إنَّما يقوم بالإضافة إذ ليس هناك من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلَّا الإضافة، وهي إمَّا أن تكون للملك أو الاستحقاق، والأفعال لا تمتلك شيئاً ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافة حقيقية, وإذا لم تكن فيها بإضافة حقيقية لم يكن فيها خفض.

ب) علامات فرعية:

وهي تتكون من حروف وحركات, وحروف تنوب عن العلامات الأصلية, فالألف والواو وثبوت النون تنوب عن الضمة, والألف والياء, والكسرة للنيابة عن الفتحة, والفتحة والياء تنوبان عن الكسرة, والحذف ينوب عن السكون, ولكل من هذه العلامات مواضع مذكورة ومفصلة في كتب النحو[30].

وإنَّما عَدَّ النحويون الحركات أصلاً في الإعراب؛ لأنَّها أقلُّ وأخفُّ, وبها يوصل إلى الغرض, فلم تكن هناك حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها, ولذلك كثرت في بابها وقُدِّر غيرها بها ولم تقدر هي به[31]، ثُمَّ هي أبين في الدلالة على المعنى المقصود بالإعراب لظهور زيادتها على بنية الكلمات وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها بخلاف الحرف كالألف في المثنى وواو الجمع فإنَّ لهما دخلاً في الدلالة على مفهوم الكلمة إذ بسقوطهما يختل المفهوم والعلامة التي تختص بالدلالة على معنى لا تتعداه إلى غيره أقوى من علامة تشعر به دلالتها على شيء آخر[32].

ويلاحظ أنَّ كثيراً مِمَّا يعرب بعلامات فرعية يرجع به إلى الأصل في كثير من الأحيان, فالممنوع من الصرف يرجع إلى الجر بالكسرة إذا أضيف أو اقترن بـ(أن) أو دعت إلى ذلك ضرورة مناسبة, والأسماء الخمسة تعرب بالحركات الظاهرة إذا جُرِّدَتْ من الإضافة أو بالحركات المقدرة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم, بل وهناك لغة تعربها بالحروف مطلقاً[33], وكذلك(كلا وكلتا)إذا أضيفا إلى اسم ظاهر, وقد أجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة[34], فيرجع بذلك إلى الأصل في النصب.

يظهر لنا مِمَّا تقدم ذكره أنَّ النحويين كانوا على حقٍّ عندما وصفوا بعض العلامات بالأصالة ووصفوا بعضها بالفرعية, وفرَّقوا بين ألقاب الأعراب وألقاب البناء, فكل ذلك يدلُّ على دقة البحث ,وعمق التصور, وسلامة الذوق؛ لأنَّ فعلهم هذا يساعد على الفهم ويعين على التوضيح, ويقرب الحقائق إلى الأذهان مِمَّا يعد بحق ميزة تستحق الثناء من أن يدعي إلى إلغائها أو الاستغناء عنها أو عن بعضها كما وقع في بعض مشروعات التيسير اللغوي في العصر الحديث[35].

سادساً : وظيفة حركات الإعراب :

حركات الإعراب: أصوات لين قصيرة في أواخر الكلم المعربة تتغير باختلاف مواقعها في تركيب الكلام، وهي: الفتحة والضمة والكسرة. وقد أدرك النحويون القدماء ما بينها وبين أصوات اللين الطويلة من صلة كما ذكرنا، فالحركات أصوات قصيرة والأخرى أصوات مدٍّ طويلة.

فهل لهذه الحركات وظيفة نحوية ؟.

إنَّ مثل هذا السؤال طرح في عصر متقدم, فمنذ أن وضع أبي الأسود الدؤلي نقط الإعراب كان التفكير يشغله في تغيّر الحركات من جهة، ووظيفة هذه الحركات من جهة أخرى. ففيما يتعلق بأسباب التغير توصلوا إلى فكرة العامل التي حكمت النحو والنحويون، وأمَّا وظيفة الحركة فاللغويون قديما وحديثا على مذهبين في حركات الإعراب:

أحدهما: أنَّ هذه الحركات لا تدل على معانٍ إذ((لم يعرب الكلم للدلالة على هذه المعاني و الفرق بين بعضها وبعض))،وهذا مذهب محمد بن المستنير الملقب بقطرب(ت 206هـ)((وإنَّما أعربت العرب كلامها؛ لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فَلمَّا وصلوا وأمكنهم التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام))[36].فالحركات إذاً عنده لاعتدال الكلام ولتسهيل النطق بالسواكن؛ لذلك جاء كلام العرب من متحرك وساكن أو متحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة[37]. ولرُبَّمَا استوحى قطرب كلامه من قول الخليل:((إنَّ الفتحة والكسرة زوائد و هنَّ يلحقن أواخر الحرف ليوصل إلى التكلم به))[38].

وقد اختلف المحدثون في هذه القضية أيضاً، فإذا تجاوزنا تشكيك بعض المستشرقين بظاهرة الإعراب في العربية مدَّعين أنَّ العربية لم تكن معربة, ونزل القران الكريم بلغة غير معربة وهي لهجة مكة، ثم اختلقه مجموعة من النحويين وصنَّاع الكلام[39]، ونذكر من ذهب مذهب قطرب، فقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنَّه((ليس للحركات الإعرابية مدلول, وأنَّ الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين، وهي لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها))[40] ، ثم يكرر قوله متأثراً بما سبق من قول بعض المتعصبين من المستشرقين قائلاً:((إنَّ النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض الأصول رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطَّردة منسجمة))[41] ،إنَّ قوله الثاني يمكن أن يُعَدَّ من قبيل نقد المنهج النحوي, أمَّا الأول ففيه نظر ولاسيَّما هو ليس صاحب هذا القول وإنَّما قاله قطرب قبل أكثر من ألف عام ويشارك في هذا القول أنيس فريحة أيضا وكان يقول: إنَّ الإعراب زخرف لغوي لا أثر له في تصوير المعنى[42].

المذهب الثاني: يرى أنَّ الحركات الإعرابية دوال على معان، وهو مذهب جمهور النحويين القدماء، إذ لم يختلفوا في دلالة إعراب الأسماء على معان فأقاموا مصنفاتهم على دراسة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، يقول الزجاجي:((إنَّ الأسماء لَمَّا كانت تعتروها المعاني

فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))[43].

فـ(ما) تستعمل نافية وموصولة وأداة شرط وأداة استفهام وأداة تعجب، فهذا الاشتراك في استعمال الأدوات تعبر عنها حركة إعراب في سياق كل استعمال لها بحسب قولهم، وهم حدّدوا حركات الإعراب ودلالتها على المعاني((فليس كل حركة إعراباً كما أنَّ ليس كل كلام معرباً))،وعَدَّ ابن فارس الإعراب من العلوم الجليلة لتمييزه المعاني في الكلام وهو ما امتازت به العربية((فأمَّا الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني))[44].

و كان الرضي الأستراباذي أكثر وضوحاً إذ قرر أنَّ المعنى الذي يكون في الاسم يحدده وضعه في الجملة إذا كان عمدة أو فضلة، فالعمد: الفاعل والمبتدأ والخبر، حقها الضمة وللفضلات و هي: المفاعيل وأشباهها الفتحة، وهي أخف الحركات, وللمضاف إليه الكسرة, وجعلت علامات الإعراب أبعاض حروف المد، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد وذلك في الاسماء الستة و المثنى والجمع بالواو والنون، ثم نسب إحداث المعاني في كل اسم للمتكلم وكذا محدث علامتها، و لكن نسب إحداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني في الاسم فسمِّي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة[45].

والمعاني التي يقصدها النحويون هنا هي المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة و غيرها، لا المعاني المعجمية التي تضمنتها معجمات اللغة.

وقد أفصح عبد القاهر الجرجاني عن ذلك في ذهابه إلى أنَّ الألفاظ((مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها))فالإعراب مفتاح المعنى في سياق العبارة بحسب قول الجرجاني.

لقد بنى النحويون هيكل النحو العربي على هذه المفاهيم والاستنتاجات؛ وما اصطلحوا عليه من مصطلحات, وحاولوا أن يجعلوا قواعدهم مطّردة, فما خالف قواعدهم في الاستعمال عالجوه بوسائلهم في القياس والتعليل والتأويل. وهو جهد ووعي لغوي دقيق خصوصاً لدى نحويِّي القرون الثلاثة الأولى, ففي جهودهم قام بناء النحو والدراسات اللغوية الأخرى, إذ حاولوا أن يجعلوها منظومة متكاملة. فحركات إعراب الاسم تؤدي معانٍ نحوية: فالضمة عَلَمُ الفاعلية, أمَّا المبتدأ وخبره وأخبار((إنَّ)) وأخواتها واسم((كان)) وأخواتها فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه, وكذلك النصب على المفعولية وباقي المنصوبات ملحقات بالمفعول به, والجر علم الإضافة[46]

ثم استخدموا القياس لردّ ما خالف إلى قاعدة الأصل, فاسم((إنّ))وأخواتها في الأصل مبتدأ فجعلوا نصبه تشبّهاً بالمفعول, لقياس((إنّ)) وأخواتها من الحروف على الفعل. وجعلوا المنادى المبني على الضم مبنيّاً في موضع نصب, لقيام حرف النداء مقام الفعل((أدعو))...وظلت فكرة العامل التي رأينا تفسيرها في قول الرضي السابق تحكم النحو على اختلاف مذاهبه, وهي ذات صلة بربط الإعراب بالمعنى. أمَّا الأسماء التي لا تنتهي بحركات إعراب قصيرة فقالوا بعلامات الإعراب الفروع للمثنى والجمع السالم والأسماء الستة كما جاء في كلام الرضي السابق[47].

وأمَّا موقف الدارسين المحدثين من دلالة حركات الإعراب فقد بحثه أصحاب تيسير النحو، الذين دعوا إلى إسقاط فكرة العامل كما دعا قبلهم ابن مضاء القرطبي، وحاولوا أن يجعلوا المعاني بدلاً من العوامل في فهم وظائف حركات الكلمات في تركيب الجملة؛ فركزوا جهودهم منطلقين مِمَّا تؤديه حركات الإعراب من المعاني النحوية. ولم يختلف تفسيرهم كثيرا عن تفسير القدماء لمعاني الحركات، إنَّما اتخذوا منهجاً آخر لدراستها وللتأليف على وفقها اعتماداً على ما في التراث النحوي.

فإبراهيم مصطفى في كتابه((إحياء النحو))كانت فكرته الرئيسة وظيفة الإعراب ودلالة حركاته ,فأقام مباحث كتابه على هذا الأساس قاصراً دراسته على حركات إعراب الاسم فذهب إلى أنَّ((الضمة علم الإسناد دليل على أنَّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها, والكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة. ولا يخرج كل منهما عن هذا إلَّا أن يكون في بناء أو إتباع, وللإعراب الضمة والكسرة فقط, وليستا أثراً لعامل في اللفظ بل هما من عمل المتكلم يدل بهما على معنى في تأليف الجملة))[48],وتحت عنوان((الضمة علم الإسناد)) درس أبواب المبتدأ والفاعل والنائب عن الفاعل. وأمَّا الفتحة فهي عنده لا تدل على معنى فهي ليست علماً لمعنى كالضمة والكسرة ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر الكلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية[49]، واقتصرت دراسته على حركات الإعراب في الأسماء دون الأفعال.

ولقد كان قوله في الضمة والكسرة لا يخرج كثيرا عمَّا قاله النحويون في دلالة الحركتين، أمَّا قوله في الفتحة فكأنَّه مال إلى عدم دلالتها على معنى, وهو قول غريب لم يصل فيه إلى نتائج مقنعة مِمَّا اضطره إلى إتباع سبيل النحويين في تأويل ما خالف أصله في الحركات الثلاث، كتأويله نصب أسماء الحروف الستة(إنَّ وأخواتها) وأصلها مبتدأ، وضم المنادى العلم والنكرة

المقصودة ورفع المثنى بالألف, وفتحة الممنوع من الصرف في حال جره وغيرها, فقد وقع فيما انتقد به النحويون القدامى في اضطرارهم إلى تأويل ما خالف أصولهم[50].

وسار على هذا المنهج الدكتور مهدي المخزومي في كتابه((في النحو العربي: نقد وتوجيه))، فقد تناول حركات الإعراب الثلاث أيضاً ودلالتها كما تناولها إبراهيم مصطفى، غير أنَّه كان أكثر وضوحاً وأوسع أفقاً. فحركة الإعراب عنده ليست كما تصورها النحويون أثراً يجلبه العامل في آخر المعرب، وإنَّما يجب أن تدرس على أنَّها((بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية لكونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام))[51].

والدكتور مهدي المخزومي في تناوله دلالة الضمة والكسرة يقارب الدكتور إبراهيم مصطفى لكنه لا يذهب إلى أنَّ الفتحة ليست بعلم إعراب كما ذهب إبراهيم مصطفى, وإنَّما ذهب الى أنَّ الفتحة علم لِمَا ليس في موضع الإسناد ولا في موضع الإضافة، وعلى هذا أقام دراسته للحركات، وكما وقع إبراهيم مصطفى فيما نقد به النحويين كذلك وقع الدكتور مهدي المخزومي، غير أنَّ الدكتور مهدي المخزومي درس الأساليب اللغوية في نهاية كتابه تطبيقاً لنظرية المعنى التي دعا إليها، كما درس الفعل وحركات إعرابه. فالدكتور مهدي المخزومي وإبراهيم مصطفى متقاربان في دراسة هذه الحركات للاسم، لكنهما لم يصلا في بحثهما إلى نتائج مقنعة, وهما ومعهما الدكتور عبد الستار الجواري في كتابه((نحو التيسير)) لم يأتوا بحلول لكل قضايا النحو في تركيزهم على دراسة حركات الإعراب وما لها من دلالة في الجملة، سواء في الأسماء أو في الأفعال، فلم يستطيعوا أن يجعلوا أصولهم شاملة مطردة كما لم يستطع القدماء ذلك، إذ بقيت مجموعة من المواضع و الأساليب تخالف أصولهم، فاضطروا للجوء إلى التأويل والتقدير البعيدين عن المنطق اللغوي الذي دعوا إلى تحكيمه في قضايا النحو[52].

سابعاً: هل يكفي الاعتماد على العلامة الإعرابية في تفسير المعاني النحوية:

على الرغم من أهمية الحركة الإعرابية في دلالتها على المعاني النحوية كما ظهر، إلَّا أنّه لابُدَّ من الاعتماد على قرائن أخرى في تفسير هذه المعاني يقول الدكتور تمام حسان: إنّ الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، ثمّ إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عمل يتسم بالكثير من المبالغة، وعدم التمحيص[53].

وهو رأي غير سديد؛ لأنّ العلامة الإعرابية في كثير من السياقات اللغوية تكون هي الحكم الفيصل في التميز بين المعاني، وأكثر ما نلحظ ذلك في القراءات القرآنية التي توجه معانيها الحركات الإعرابية[54].

والدكتور تمام حسان لا ينكر هذا طبعاً، لكنّه يرى أنّ هناك قرائن تؤدي هذا الدور في أداء المعاني التركيبية، وهي قرائن عقلية، ولغوية، وقد سمى الدكتور تمام حسان الأخيرة ((القرائن المقالية)) وقسمها إلى((قرائن معنوية)) ((كالإسناد، والتخصيص، والتبعية وقرائن لفظية، على رأسها الإعراب، ثمّ الرتبة، والربط، والمطابقة، والتنغيم)).[55]

يظهر مِمَّا تقدم ذكره أنّ الدكتور تمام حسان يرى أنَّ العامل وحده قاصر عن تفسير الظواهر النحوية، فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس، وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنّما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي[56].

والحق أنّ علماءنا القدامى، أحسّوا بالنغم، ودوره لكنهم لم يقننوه لنا وقد يعتذر لهؤلاء العلماء عن وصف طريقة الأداء التي تدل على معانٍ نحوية بأنّ وصف الأداء قد كان عسيراً لافتقاده إلى تلك الأجهزة التي يسرتها لنا الحضارة، يقول الدكتور البنا: إنّ الأداء قادر بمعونة ما تحتمله البنية من مواقع على إكسابها معان نحوية مختلفة، دون أن يعني هذا التقليل من قيمة العلامة الإعرابية[57].

النتائج:

أمَّا النتائج التي توصل إليها البحث فيمكن ذكرها على النحو الآتي:

1ـ إنَّ اللغة العربية هي أقدم اللغات الحية وأكثرها أصالة وعراقة مِمَّا أكسبها مميزات وخصائص جعلتها من أرقى اللغات، وأقدرها على مسايرة الحياة ومواكبة التقدم، كي توفر لأهلها العزم الصادق والتصميم الأكيد على النهوض بأنفسهم ولغتهم، وعلى رأس تلك المميزات والخصائص: ظاهرة الإعراب التي هي وسيلة لإيضاح المعاني وتحديدها وإزالة اللبس والغموض عنها.

2ـ إنَّ النحو العربي إنَّما نشأ للحفاظ على هذه الظاهرة وصيانتها بعد أن تسرب اللحن إلى ألسنة العرب وغيرهم، وفي ذلك دليل على أهمية هذه الظاهرة عند العرب والمسلمين في ذلك العصر.

3ـ إنَّ القول بدلالة العلامات الإعرابية على المعاني التركيبية هو عمود النحو العربي وأساسه عند كل العلماء وفي كل العصور إذا استثنينا قطرباً وبض متابعيه في العصر الحديث, ولا يعني هذا القول إنَّها الوسيلة الوحيدة للمعنى, بل هناك وسائل أخرى تساعد على تحديده, ولكن قرينة العلامة الإعرابية هي أيسرها وأوضحها لأنَّها مدركة من طريق الحس, السمع والبصر, تتعين لتحديد المعنى ولا يغني عنها غيرها في كثير من الأمثلة والتراكيب.

4ـ إنَّ هذه الظاهرة هي ظاهرة أصيلة في العربية اقترنت بهذه اللغة منذ أن عرفها التأريخ, وعلى ذلك فلا مجال للقول بابتكارها وخلقها من العدم أو اقتباسها من لغات أخرى أقلَّ منها شأناً في انتشارها أو في اهتمامها في الإعراب ذلك أنَّ مثل هذا القول ينقصه السند التاريخي وتعارضه الأدلة العقلية.

5ـ أغلب الباحثين المحدثين ركزوا على ركني الجملة المسند والمسند إليه فعدوا الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة والفتحة ليست بعلامة إعراب, فإذا دققنا النظر نجد أنَّ الفتحة غالباً ما ترتبط بما هو خارج ركني الإسناد المفعول به ومتعلقاته.

6ـ إنَّ الإعراب ليس زخرفاً يزين به الكلام فقط بل هو عنصر أساسي في بنائه، وإنَّه ميزة حافظت عليها العربية في تاريخها الطويل، وينبغي أن تحافظ عليه، وهو أبرز الظواهر في نحو العربية وهو جدير بأن يبقى كما هو؛ ما دام حاضر العربية موصولاً بماضيها وما دامت هذه اللغة هي قلب قوميتنا العربية بها توحد العرب قديما وبها يتوحدون اليوم.

الهوامش:

1. رواه ابن ماجة في سننه, كتاب النكاح, حديث رقم(1872).
2. ينظر: تهذيب اللغة: مادة عرب , ولسان العرب: مادة(عرب).
3. الكتاب: 13/1.
4. الإيضاح في علل النحو:91.
5. الأصول في النحو:44/1.
6. الخصائص: 1/ 36.
7. دلائل الإعجاز: 42.
8. ينظر: الايضاح في علل النحو: 67ـ 91، وهمع الهوامع:40/1.
9. ينظر: المحكم في نقط المصاحف: 04
10. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:034/1
11. التصريح على التوضيح: 243/2-0244
12. دراسات في علم اللغة(القسم الأول):0180
13. ينظر: مفاتيح العلوم:30, والفكر النحوي عند العرب:326.
14. المحكم في نقط المصاحف: 7.
15. الإعراب في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة :33.
16. ينظر: الكتاب:4/1، وشرح الرضي على الكافية:17/4.
17. ينظر: نتائج التحصيل في شرح التسهيل: 269/1.
18. ينظر: المصدر نفسه:1/ 270.
19. ينظر: مسائل خلافية في النحو:91.
20. ينظر: ارتشاف الضرب: 414/1.
21. ينظر: الإيضاح في علل النحو:76، ونتائج الفكر في النحو:82.
22. ينظر: الإيضاح في علل النحو:76.
23. الكتاب:4/1.
24. ينظر: شرح المفصل: 72/1.
25. المصدر نفسه والصفحة نفسها .
26. الكتاب: 14/1.
27. المصدر نفسه: 20/1.
28. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 108.
29. المصدر نفسه والصفحة نفسها.

30. الايضاح في علل النحو: 108.
31. ينظر: شرح المفصل: 1/ 51.
32. ينظر: دراسات في العربية و تاريخها: 247_248.
33. شرح الرضي على الكافية: 272/2.
34. الخصائص: 3/ 304.
35. مناهج التجديد في النحو والصرف و البلاغة: 39.
36. الإيضاح في علل النحو: 70.
37. المصدر نفسه :70-71.
38. الكتاب: 241/4.
39. ينظر: العربية ليوهان فك: 15.
40. من أسرار اللغة: 158.
41. من أسرار اللغة: 139.
42. تبسيط قواعد اللغة العربية :51.
43. الإيضاح : 69.
44. الصاحبي في فقه اللغة :161.
45. شرح الكافية : 62/1-63
46. المفصل :37.
47. الإعراب وحركاته في العربية :713.
48. إحياء النحو:78, 53, 49.
49. ينظر: إحياء النحو:68.
50. ينظر: الإعراب وحركاته في العربية: 714.
51. في النحو العربي نقد وتوجيه : 57.
52. ينظر: الإعراب و حركاته في العربية :715.
53. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 231 – 234.
54. ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين :21.
55. اللغة العربية معناها ومبناها : 231.
56. المصدر نفسه: 231 – 234.
57. ينظر: الإعراب سمة العربية الفصحى: 64 – 65.

المصادر والمراجع:

1- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، 1937م.
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي ت(745هـ)، تحقيق: مصطفى النماس، ط1، مطبعة المدني، القاهرة – مصر ، 1987م.
3- الإعراب سمة العربية الفصحى: د. محمد إبراهيم البنا، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، 1999م.
4- الإعراب في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د. ناصر علي عبد، ط1، دار العلم، الزقازيق، مصر، 1421هـ – 2001م .
5- الإعراب وحركاته في العربية: د. زهير غازي زاهد، مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد(79) الجزء(4).
6- الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين: د.سامي عوض، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد(32) العدد(2) سنة 2010م.
7- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي(ت340هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت – 1986م .
8- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ط7، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة – مصر، 1347هـ – 1929م.
9- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان .
10- تبسيط قواعد اللغة العربية: أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1959م .
11-التصريح بمضمون التوضيح المشهور بـ((شرح التصريح))، للشيخ: خالد الأزهري، ت(905هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة – مصر.
12-دراسات في العربية وتاريخها: للشيخ محمد الخضر حسين، ط2، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، دمشق – سوريا، 1380هـ – 1960م .
13- دراسات في علم اللغة: كمال بشر، دار المعارف، القاهرة – مصر، 1969م .
14-دلائل الإعجاز في علم المعاني: لعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)،تحقيق: محمد عبد المنعم الخفاجي، مطبعة فجالة 1974م، مصر.
15- شرح الكافية: للرضي الاسترآباذي(ت681هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا.
16- شرح المفصل: لابن يعيش (ت 643هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة – مصر.
17- الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي ت(395هـ)،تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت – لبنان، 1963م.
18- العربية: يوهان فك، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1980م.

19-الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه: د. علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، 1423هـ – 2003م.

20- في النحو العربي((نقد وتوجيه)): د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان ،1986م.

21- الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان، ت(180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة ـ مصر ،1966م .

22- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

23- المحكم في نقط المصاحف: لأبي عمرو الداني ت(444هـ)،تحقيق: د. عزة حسن، مطبعة الترقي، دمشق – سوريا، 1960 .

24- مسائل خلافية في النحو: لأبي البقاء العكبري ت(616هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، مكتبة الشهباء، دمشق – سوريا.

25- مفاتيح العلوم: أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي، مطبعة ليدن، 1895م .

26- المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري (ت538هـ)، تقديم: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت – لبنان.

27- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط4،1972م .

28- منهاج التجديد في النحو والصرف والبلاغة: أمين الخولي، القاهرة، 1961م.

29- نتائج التحصيل في شرح التسهيل: للدلائي، تحقيق: د. مصطفى العربي، بنغازي – ليبيا.

30- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

31- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي ت(911هـ)،تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م.